التقييم المالي للبنك الوطني الجزائري (BNA) بتطبيق نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وحتمية تسريع إجراءات الخوصصة

Financial evaluation of the National Bank of Algeria (BNA) using models to predict financial failure and the imperative to accelerate privatization procedures

ميلودي حورية*، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية الجزائر)
miloudi.houria@univ-ghardaia.edu.dz
لسلوس مبارك، مخبر التنمية الإدارية للارتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية، جامعة غرداية (الجزائر)
leslous.mebarek@univ-ghardaia.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/ 06/22 تاريخ القبول: 22 /09 /2025 تاريخ النشر: 09/30 /2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري باستخدام نماذج للتنبؤ بالفشل المالي، وهو أحد الأدوات الفعالة في التنبؤ بمخاطر الفشل المالي، حيث عالجت الدراسة إشكالية مدى قدرة هذا النموذج على تقديم صورة دقيقة عن الوضع المالي للبنك ومدى تعرضه لمخاطر التعثر.

أظهرت النتائج أن البنك الوطني الجزائري يتمتع بمركز مالي مستقر حاليا، بسبب سياسة الدعم والوصاية التي تخضع لها البنوك والمؤسسات العمومية، غير ان نماذج التنبؤ بالفشل المالي تبين ان هناك اختلالات عميقة ستؤثر على مستوى الأداء المالي مستقبلا، مما يفرض ضرورة تحسين الكفاءة التشغيلية وتحسين هيكل التمويل وتنويع مصادر الإيرادات المالية ووجهة الاستخدامات، توصي الدراسة باتباع سبيل الخوصصة لتعزيز الهيكل الرأسمالي للبنك وتقليل الاعتماد على التمويل بالديون لضمان استدامة الأداء المالي على المدى الطويل.

كلمات مفتاحية: نماذج تنبؤ، أداء مالي، فشل مالي، دعم حكومي، استقلالية مالية، خوصصة.

* المؤلف المرسل .

تصنيف **JEL**: G1,G2,G3

Abstract:

This study analyzes the financial performance of the National Bank of Algeria using financial failure prediction models to assess default risk. Findings show the bank currently maintains a stable position supported by public policies. However, prediction models reveal structural imbalances that may affect future performance. These include weaknesses in operational efficiency, financing structure, and revenue diversification. The study recommends improving efficiency, restructuring financing, and diversifying income sources. Privatization is suggested to reinforce capital structure, reduce debt dependence, and ensure long-term financial sustainability.

Keywords: prediction; financial; performance; failure; government; support; financial independence; privatization.

Jel Classification Codes : JEL : G1 ; G2, G3.

1. مقدمة :

يرتبط مفهوم خوصصة البنوك العمومية بترشيد إنفاق المال العام وتحسين أداء السياسة النقدية، وزيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين أداء تلك البنوك، وتحسين نشاط الإدارة وتحسين جودة الخدمات والنشاط المصرفي وتنشيط الحركية في سوق الأوراق المالية والاستفادة من إدخال الاستثمار الأجنبي من مساهمات للأجانب وما يرتبط بها من خبرات ومبتكرات التسيير وتوفير العملة الصعبة.

إن عدم اكتشاف الاختلالات المالية أو الاهتمام بها وتصحيحها في حينها، سيعرض البنوك العمومية للعديد من المخاطر التي يمكن أن تعترض استمراريتها، وأصعب هذه المخاطر خطر الفشل المالي، الذي لا يحدث بصورة فجائية، بل غالبا هو نتيجة لتراكمات ماضية لم يتم تصحيحها، لذا وجب البحث عن آليات فعالة لتقييم والوضعية المالية للبنك والتنبؤ بالاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها قبل حدوثها.

إن تفشي ضعف أداء القطاع العمومي بصفة عامة في الجزائر، سواء في البنوك أو في المؤسسات الإقتصادية الأخرى، يفرض علينا معرفة مدى مقدرة البنك الوطني الجزائري **(BNA)** على الاستجابة للشروط الأولية والموضوعية لاي إجراء قانوني وليكن في الخوصصة.

يُعدّ تقييم الوضعية المالية المستقبلية للمؤسسات، سواء من حيث احتمالات الفشل أو الاستمرارية، من الركائز الأساسية التي ينبغي تناولها قبل اتخاذ أي قرارات استراتيجية مصيرية وقد حظي هذا المجال باهتمام واسع من قِبل الباحثين والمتخصصين في المالية والمحاسبة، إذ بدأ الاهتمام المنهجي به منذ ثلاثينيات القرن الماضي، ما أسفر عن تطوير العديد من النماذج القادرة على التنبؤ بالفشل المالي قبل وقوعه. وفي هذا الإطار، سيتم تطبيق عدد من النماذج العالمية للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري (**BNA**)، بالاعتماد على أحدث الأساليب المعتمدة، وذلك بهدف تقييم قدرته على الاستمرار في مزاولة نشاطه بعيدًا عن أي تدخل أو دعم حكومي.

ومنها نستشف **الإشكالية** التالية:

هل طريقة تقييم الوضع المالي للبنك الوطني الجزائري BNA **باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي كافية للتبصرة بالاختلالات المالية ومشجعا على العزوف عن الآليات التقليدية في الدعم الحكومي وتسريعا لإجراءات الخوصصة؟**

1-1 الأسئلة الفرعية:

-إلى أي مدى تُسهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الكشف المبكر عن الاختلالات المالية وتقييم الوضع المالي للبنك الوطني الجزائري؟

-ما العوامل التي جعلت تجربة خوصصة البنك الوطني الجزائري خلال التسعينات محتشمة وغير فعالة في تحقيق خوصصة فعلية؟

-ما مدى مساهمة استجابة البنوك العمومية الأخرى لمحاولات الخوصصة في ضمان استمراريتها وتحسين أدائها؟

1-1 فرضيات الدراسة:

-تتمتع نماذج التنبؤ بالفشل المالية في مجملها بالقدرة على كشف الاختلالات قبل كل إجراء، وهي صالحة لتقييم الوضع المالي للبنك الوطني الجزائري**(BNA)** .

- تجربة خوصصة البنوك العمومية الجزائرية منذ التسعينات من القرن الماضي والتي شملت البنك الوطني الجزائري كانت محتشمة ولم تتسم بالجدية لتبني خوصصة فعلية.

-كانت هناك استجابة من البنوك العمومية الأخرى لعملية الخوصصة، ومع ذلك تبقى الخوصصة ملاذا لا غنى عنه لمزاولة نشاط تلك البنوك وضمانا لاستمراريتها.

1-3 أهداف الدراسة:

- التعرف على بعض المفاهيم المرتبطة بالفشل المالي، وتحليل أسباب الفشل المالي سواء الداخلية أو الخارجية، وفهم العوامل المؤثرة في تدهور البنوك.
- توضيح أهمية التنبؤ بالفشل المالي ودوره في ترشيد القرارات، مساعدة مختلف الجهات التي تتعامل مع البنك على اتخاذ قرارات استباقية.
- تحسين كفاءة إدارة البنك الوطني الجزائري وتعزيز حوكمتها، والمساهمة في تعزيز ثقة المستثمرين في السوق، وإنعاش سوق الأوراق المالية وتنشيط نشاطها بهدف زيادة مساهمتها في تعبئة المدخرات وتمويل الاقتصاد.

1-3 المنهج المتبع في الدراسة:

اعتمدت الدراسة في الإجابة على الإشكالية المطروحة على المنهج التحليلي لمعرفة الفشل المالي في البنك، والوقوف على الوضعية المالية في البنك الوطني الجزائري والاستراتيجية التي تتبعها السلطات الجزائرية في تبني خوصصة البنوك.

1-4- الدراسات السابقة:

تناولت دراسة: فرج سليم الجندي، و رنيم على الضراط، 2025: استخدام نموذجي شيرود والتمان في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية الليبية :دراسة حالة مصرف الصحاري للفترة (2022-2012) حيث توصلت الدراسة إلى أن كلا النموذجين يمتلكان قدرة متقاربة على التنبؤ بالمصارف

المفلسة، وأن المصارف التي تم دراستها تعاني بشكل عام من وضع مالي صعب ،كما أوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف بتقييم مركزها المالي بشكل دوري للكشف عن المشكلات المالية ومعالجتها قبل تفاقمها، مع التركيز على دقة البيانات المالية.

فقد أوصت الدراسة بضرورة التأكد من السلامة المالية للمصارف عبر مزيد من نماذج التنبؤ والتحليل المالي، والإفادة منها في تقييم الأداء وتعزيز مبدأ الشفافية والفصاح فيما يتعلق بنشر القوائم المالية، كما اقترحت الدراسة استخدام نماذج أخرى في عملية التنبؤ بالفشل المالي بخلاف النموذجين المستخدمين فيها.

تناولت دراسة: زهير احمد علي احمد وعبد الجليل سعيد، 2020: دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر في المصارف الإسلامية اليمنية، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى اعتماد المصارف الإسلامية اليمنية على نتائج نماذج التنبؤ بالفشل المالي كأساس لاتخاذ القرارات الائتمانية ، كما سعت إلى معرفة ما إذا كانت النماذج المستخدمة قادرة على الكشف المبكر عن التعثر المصرفي قبل حدوثه تم ذلك من خلال تحليل مخرجات استبيانات موجهة لموظفي الائتمان في المصارف الإسلامية اليمنية، بالإضافة إلى تطبيق نموذج ألتمان على عملاء التسهيلات الائتمانية لتحديد قدرته على الكشف عن التعثر قبل وقوعه، فأظهرت الدراسة أن المصارف المعنية لا تستخدم نماذج التنبؤ بالفشل المالي للكشف عن التعثر المصرفي قبل حدوثه، كما أنها تفتقر إلى أنظمة إنذار مبكر للكشف عن أي حالات تعثر محتملة لدى العملاء ولم يتمكن نموذج ألتمان من التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعظم عملاء عينة الدراسة ، كما أوصت الدراسة بضرورة إلزام المصرف المركزي جميع المصارف العاملة في القطاع المصرفي اليمني باستخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي والتعثر المالي بشكل إيجابي وفعال عند دراسة الطلبات الائتمانية، كوسيلة للتنبؤ باحتمالية وقوع التعثر المالي قبل حدوثه.

تناولت دراسة **Belghersa Abdullatif** (2007) المعنونة بـ« **Questionnements sur la privatisation des banques publiques en Algérie**» موضوع خوصصة البنوك العمومية في الجزائر، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل واقع أداء البنوك العمومية وتقييم استعدادها لعملية الخوصصة ، استخدم الباحث البيانات الثانوية المتمثلة في التقارير الرسمية والوثائق

التنظيمية والتشريعات المتعلقة بالقطاع البنكي، إلى جانب التحليل الوثائقي لمجموعة من الدراسات الاقتصادية السابقة حول الموضوع وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن نجاح خوصصة البنوك العمومية يستلزم إعادة هيكلتها قبل الشروع في بيعها، إذ بيّنت أن التجربة الجزائرية في هذا المجال كانت محتشمة وبطيئة نتيجة تردد السلطات في اتخاذ قرارات حاسمة، مما تسبب في إهدار وقت ثمين وخسائر تشغيلية مستمرة ، كما أكدت النتائج أن الخوصصة لا تتطلب بالضرورة إعادة تقييم محفوفة بالمخاطر لرغبات المشترين المحتملين ولا إعادة رسملة مسبقة للبنوك، بقدر ما تتطلب إجراءات فورية واحترازية للسيطرة على خسائر التشغيل وضمان جاهزيتها لمرحلة ما بعد الخوصصة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو أنها تركز على استخدام عدة نماذج للتنبؤ بالفشل المالي في البنك الوطني الجزائري (**BNA**) بينما كانت الدراسات السابقة تهدف إلى تقييم دقة وفعالية نماذج التنبؤ بالفشل المالي، باستخدام عدد قليل من النماذج ، للكشف المبكر عن التعثر في بعض المصارف في العراق واليمن، وتحليل مدى اعتمادها في اتخاذ القرارات المالية والائتمانية، فإن هذه الدراسة تسلط الضوء على دور نموذج كل من Altman ، Beaver ، Sherrod ، Springate **مع تبيان صعوبة خوصصة البنوك العمومية ، وتجربة بنوك عمومية جزائرية أخرى في الخوصصة** .

2-الفشل المالي في البنوك

2-1: ماهية الفشل المالي:

هناك العديد من المفاهيم للفشل المالي التي تناولتها مختلف الدراسات الأكاديمية والباحثون والكتاب، وسنتطرق لأهمها كما يلي:

- الفشل المالي يحدث عندما تكون خيارات الاستثمار والتمويل غير متناسقة، مما يؤدي إلى وجود فجوة بين الإيرادات والنفقات. تزداد احتمالية الفشل المالي عندما يصبح من الصعب تغطية هذه النفقات، غالبًا ما يبدأ فشل المؤسسة بعدم قدرتها على سداد ديونها قصيرة الأجل عند استحقاقها، ثم تتوقف عن دفع الفوائد على القروض والسندات، بالإضافة إلى التوزيعات المتعلقة بحقوق الأفضلية مثل المدفوعات التراكمية للأسهم الممتازة (شريف غياط وعبد المالك مهري، 2015، ص 160) .

- هو تلك الحالة المالية التي ترادف حالة العسر المالي الحقيقي او القانوني مما يعني أن المشروع غير قادر على الوفاء ودفع ديونه للآخرين بالقيمة الكاملة لأن إجمالي أصوله أقل من إجمالي خصومه، هذا الموقف في كثير من الأحيان يؤدي بالمؤسسة الى حالة الإفلاس، وفي الواقع لا يحدث الفشل المالي فجأة مثل الحادث؛ بل هو نتيجة سلسلة من التراكمات والمضاعفات والتعقيدات التي تبدأ بحالة معينة وتتقدم بدرجة معينة من نقص السيولة، وبعدها تتطور وفي حالة عدم إعطائها الاهتمام الكافي واللازم فان الوضعية المالية للمؤسسة تصبح من سيء الى أسوأ وتتجه نحو التدهور حتى تفشل (Al RAWI Khalid , 2008, pp. 115-128).
- ويشار إليه أيضا بالتصفية الفعلية للمؤسسة، ويعرفه البعض بأنه عدم الاستطاعة على تسديد الالتزامات قصيرة الامد بتاريخ الاستحقاق أو في فترات محاسبية لاحقة,Beaver. W H., 1966) pp. 71-111).
- بينما يعرّفه البعض بأنه توقف عن سداد مدفوعات الفائدة على القروض أو السندات، يعرفه آخرون بأنه عدم قدرة المؤسسة على دفع توزيعات الأسهم الممتازة، كما يُعتبر الفشل المالي أيضاً عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند حلول موعد استحقاقها (عطية محمد مطر وأحمد نواف عبيدات، 2007، ص 443).
- وعليه نرى بان الفشل المالي يرتبط بأسباب وعوامل مختلفة، واهمها قلة كفاءة الإدارة المالية في المؤسسة، وسوء تسيير الموارد المالية، وضعف توجيه الاستخدامات، وتغليب عوامل خارجية عن المصلحة الذاتية للمؤسسة، وعدم الاكتراث بالإشارات المالية التي قد يستشف بها المستقبل المالي الحقيقي.

2-2: نبذة عن البنك الوطني الجزائري(BNA)

يُعد البنك الوطني الجزائري (BNA) أول بنك تجاري وطني ورائدًا في القطاع المالي بالجزائر، برأسمال يقدر بـ 150 مليار دينار ومقره بالعاصمة. يلعب دورًا أساسياً في دعم الاقتصاد من خلال خدمات مصرفية وتمويلية متنوعة، إضافةً إلى منتجات التأمين. يمتلك محفظة تضم 31 شركة، منها 6 دولية، وشبكة واسعة من الفروع بأكثر من 5000 موظف، ما يعكس قوته واستراتيجيته في التوسع والاستقرار. كما

يساهم بفعالية في تمويل المشاريع الكبرى ودعم مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعزز استدامته وقدرته على التكيف مع تحولات السوق.

2-3 -أهمية التنبؤ بالفشل المالي في البنك:

يُعد التنبؤ بالفشل المالي أداة حيوية تُمكّن مختلف الأطراف من اتخاذ قرارات مبكرة تحد من المخاطر وتجنب الإفلاس أو التصفية، فالإدارة تستفيد منه للتعرف على مظاهر الفشل ومعالجتها، والمقرضون والبنوك يطمئنون من خلاله إلى استرداد أموالهم، بينما يساعد المستثمرين على اختيار البدائل الأقل خطورة كما يوجه مدققي الحسابات في تقييم استمرارية البنك، ويدعم الجهات الحكومية في أداء دورها الرقابي لحماية الاقتصاد، إضافة إلى أهميته للموظفين الذين يعنيهم استقرار البنك ويعزز لديهم الأمان والرضا الوظيفي.

2-4- تطبيق نماذج للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري BNA

2-4-1: تطبيق نموذج Altman: يرجع هذا النموذج الى ما وضعه Altman Edward الذي ابتكر نموذج Z-Score للتنبؤ بالفشل المالي في جامعة نيويورك سنة 1968 ، وهو تحليل تمييزي خطي يعتمد على خمس نسب مالية تعكس السيولة، الربحية، الرافعة المالية، القدرة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط. اعتمد النموذج على عينة من 66 شركة صناعية نصفها فاشلة والنصف الآخر غير فاشلة، مع استبعاد الشركات التي تقل موجوداتها عن مليون دولار. وفي عام 1968 تم تعديل النموذج بمساعدة Hartzell وPeck، ثم طُوّر لاحقًا عام 1995 إلى نموذج ZETA المخصص للشركات غير الصناعية. وأخيرًا، في عام 1996 صاغ ألتمن النموذج الرياضي الحديث للتنبؤ بالفشل المالي.

$$Z = 6.56X_1 + 3.26\ X_2 + 1.05\ X_3 + 6.72\ X_4$$

حيث من اساسيات النموذج:

- عندما تكون النتيجة Z أكبر من 2.9 فالنموذج يتوقع ألا تتعرض المؤسسة للإفلاس وهي في وضعية امنة.

- عندما تكون النتيجة Z تتراوح ما بين (1.8 و2.9) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن ليس بمقدور النموذج الحكم بدقة على احتمالية ان تقع او لا تقع المؤسسة في الافلاس.
- عندما النتيجة Z اقل من 1.8 فالمؤسسة تقع في منطقة خطر الإفلاس.
- **(جدول 1): تطبيق متغيرات نموذج ALTMAN96 للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري BNA (الوحدة مليار دج)**

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت ALTMAN
راس المال العامل		778	1092	1380	
مجموع الاصول		4 481	5 641	6106	
راس المال العامل / مجموع الأصول	X_1	0.17	0.19	0.22	6,56
الأرباح غير الموزعة		46	59	50	
مجموع الأصول		4 481	5 641	6106	
الأرباح غير الموزعة /مجموع الأصول	X_2	0.01	0.01	0.00	3,26
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية		70	60	76	
مجموع الاصول		4 481	5 641	6106	
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية /	X_3	0,02	0,01	0.01	6,72
القيمة السوقية للاسهم (اموال خاصة)		379	417	452	
القيمة الدفترية (الاسمية) للديون		4105	5224	5653	
القيمة الدفترية للاسهم / مجموع الديون	X_4	0.09	0,08	0.08	1,05
Z		**1.37**	**1.46**	**1.68**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

تحليل متغيرات Altman96

المتغير X1: نسبة صافي رأس المال العامل (الدوار) الى مجموع الأصول، على الترتيب 17%، و19%، و22% وهي نسبة مقبولة فالموارد الدائمة للبنك مستخدمة في استخدامات ثابتة، وهي نسبة كافية على اعتبار انه كلما كانت الموارد الدائمة بالقيمة النسبية توجه لتغطية الاستخدامات الثابتة كان ذلك أفضل.

المتغير X2: المتغير يبين درجة اعتماد البنك على تمويل موجوداته باستخدام جزء من موارده الذاتية والمتمثلة في الأرباح غير الموزعة، وتعبر الأرباح غير الموزعة جزء أساسي من مقدرة البنك على تمويل نفسه بنفسه، تمثل حوالي 1 %فقط، وهي نسبة ضعيفة جدا، لان ضعف هذ النسبة قد يفرض على البنك اللجوء الى مصادر أخرى وقد تكون خارجية لتمويل الاستثمارات والعمليات طويلة الاجل.

المتغير X3: يبين مدى ربحية الموجودات المستخدمة في البنك ومقدرة البنك على الحصول على ربحية من توظيف واستثمار تلك الموجودات، هذا المؤشر يدل على كفاءة الإدارة التشغيلية للبنك في استغلال الموجودات التي بحوزته، وهي لا تمثل الا 2 %و1 %و1 %فقط على الترتيب وهي بذلك ضعيفة جدا.

المتغير X4: يبين مدى مقدرة البنك على الاستفادة من الديون كمصدر تمويل خارجي في زيادة قيمة البنك ومن ثم زيادة أرباحه، وبذلك الرفع المالي لا يمثل الا 7 %و8 % و8% على التوالي، فالاستفادة من الديون بصفتها مصدرا للوفر الضريبي ومن المصادر قليلة التكلفة مقارنة بباقي مصادر التمويل.

تحليل نتائج تطبيق نموذج Altman على البنك الوطني الجزائري BNA

نلاحظ من خلال الجدول (1) أن قيم Zخلال سنوات الدراسة كانت على الترتيب Z= 1.37 و Z=1.46 و Z=1.68 ولهذا فحسب نموذج ALTMAN فإن القيم للسنوات الثلاث هي اقل من 1.8 و هذا يعني انه بتطبيق نموذج ALTMAN على البنك فالوضعية المالية تضعه في منطقة خطر الإفلاس.

2-4-2: تطبيق متغيرات نموذج BEAVER 81

قدّم ويليام بيفر عام 1966 نموذجًا للتنبؤ بالفشل المالي استند إلى دراسة 79 شركة فاشلة و79 غير فاشلة، مع تعريف الفشل بعدم قدرة الشركة على سداد الالتزامات. استخدم في البداية 30 نسبة مالية ثم اختصرها إلى ست نسب أساسية، وحقق النموذج دقة تصل إلى 95% قبل خمس سنوات من وقوع الفشل، واعتمدت الصيغة الرياضية النهائية عام 1981 وما زالت مستخدمة حتى اليوم.

$$\mathbf{Z = 1.3X_1 + 2.4X_2 - 0.980X3 - 6.787}$$

حيث من اساسيات النموذج،

- عندما تكون النتيجة Z اكبر من الصفر فالنموذج يتوقع أن لا تتعرض المؤسسة للفشل المالي.

- عندما تكون النتيجة Z اقل من الصفر فالمؤسسة معرضة للفشل المالي.

(جدول 2): تطبيق متغيرات نموذج Beaver للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري BNA (الوحدة مليار دج)

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت Beaver
صافي التدفق النقدي		112	95	517	
مجموع الديون		4105	5225	5653	
صافي التدفق النقدي /مجموع	X_1	0.03	0.02	0.09	1,30
النتيجة الصافية		46	59	50	
مجموع الأصول		4 481	5 641	6106	
النتيجة الصافية / مجموع	X_2	0,01	0,01	0.01	2,4
مجموع الديون		4105	5224	5653	
مجموع الاصول		4 481	5 641	5106	
مجموع الديون / مجموع	X_3	0.92	0.93	0.93	0,98-
					-6,787
Z		**7.6-**	**7.6-**	**7.6-**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

المتغير X1: وهو صافي التدفق النقدي الى مجموع الديون، أي مقدار ما تعطيه الديون من رفع مالي، لا تمثل الا 3 %و2 % و9 % على الترتيب، التدفق النقدي محوري واساسي في تمويل العمليات المستقبلية بالسيولة ومنها الاستثمارات، النسب ضعيفة جدا، ولا تمكن من تمويل البنك نفسه بنفسه، وسوف تقل الاستثمارات مستقبلا.

وهذا راجع إلى ارتفاع الاعباء، وانخفاض الإيرادات المتولدة.

المتغير X2: ما تعطيه الأصول المستخدمة من نتيجة صافية، النسبة 1 % و1 % 1 % على الترتيب ضعيفة جدا، ومردودية الأصول المستخدمة لا تكاد تذكر.

المتغير X3: يمثل نسبة الديون الى الاستخدامات الكلية، النسب 92% و93 % و93 %، مرتفعة جدا والبنك مشبع بالديون، ويعبر عن كسل الأصول وقلة الانتفاع بالاستخدامات المتوفرة.

تحليل نتائج تطبيق نموذج Beaver على البنك الوطني الجزائري.

أظهر نموذج Beaver أن البنك في وضع مالي حرج بسبب ضعف التدفقات النقدية، ما يزيد خطر الفشل، وقد يكون لتداعيات جائحة كورونا أثر سلبي في ذلك.

2-4-3: تطبيق نموذج SHERROD 87

ظهر نموذج Sherrod في 1987 واستخدم في تقييم مخاطر الائتمان في البنوك التجارية عند تقديم القروض البنكية، إلى جانب اتساع استخدامه في التنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية عامة غير البنكية، يعتمد النموذج على وضع 6 متغيرات في شكل نسب مالية أساسية ويمنح كل نسبة وزنا معينا، العلاقة الرياضية لقيمة Zحسب Sherrod فتكتب على النحو التالي:

$$\mathbf{Z = 17\,x_1+9x_2+3.5x_3+20x_4+1.2x_5+0.1x_6}$$

وبناء على النتائج صنف Sherrodالمؤسسات الإقتصادية حسب درجة خطر اختمال التعرض لخطر الإفلاس الى 5 فئات:

الفئة الأولى: قيمة Zأكبر او تساوي 25، المؤسسة غير معرضة لمخاطر الافلاس

الفئة الثانية: قيمة Zأصغر من 25 وأكبر او تساوي 20، احتمال قليل ان تتعرض المؤسسة الافلاس

الفئة الثالثة: قيمة Zأصغر من 20 وأكبر او تساوي 5، في المؤسسة يصعب التنبؤ بمخاطر الافلاس

الفئة الرابعة: قيمة Zأصغر من5 وأكبر او تساوي -5، المؤسسة معرضة لمخاطر الاقلاس

الفئة الخامسة: قيمة Zأصغر من -5، المؤسسة بشكل كبير لمخاطر الافلاس

(جدول 3): تطبيق متغيرات نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري (الوحدة مليار دج)

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت Sherrod
صافي راس المال العامل		778	800	565	
مجموع الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
صافي راس المال العامل /مجموع الاصول	X_1	0.17	0.17	0.09	17,00

الموجودات السائلة (القيم الجاهزة)		477	1092	1380	
مجموع الاصول (اجمالي الموجودات		4481	4641	6106	
القيم الجاهزة / اجمالي الأصول	X_2	0.11	0.24	0.22	9,00
حقوق المساهمين (الأموال الخاصة)		379	417	452	
اجمالي الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
الأموال الخاصة / الأصول	X_3	0.08	0.09	0.07	3,50
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية		70	60	76	
مجموع الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية /	X_4	0.02	0.01	0.01	20,00
اجمالي الموجودات (اجمالي الأصول)		4481	4641	6106	
اجمالي المطلوبات (اجمالي الديون)		4105	5224	5653	
اجمالي الأصول / اجمالي الديون	X_5	1.09	0.89	1.08	1,20
حقوق المساهمين (الأموال الخاصة)		379	417	452	
الموجودات الثابتة (الأصول الثابتة)		167	447	433	
الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	X_6	2.3	0.9	1.0	0,1
Z		**6.05**	**6.78**	**5.52**	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

ومن تطبيق المتغيرات على تحليل الحسابات في البنك الوطني الجزائري نستشف ما يلي:

المتغير X1: هو نسبة صافي رأس المال العامل الى مجموع الأصول المستخدمة، سبق تحليله يمثل 17 % و17% و9 %على الترتيب، راس المال الدوار وهو الجزء من الأموال الدائمة المستخدم في تدوير عملية النشاط وهو في المؤسسات الصناعية كبير اما في المؤسسات الخدمية والمصرفية فقلته لا تؤثر.

المتغيرX2: يمثل نسبة الأصول النقدية (القيم السائلة) الى مجموع الأصول المستخدمة، يمثل 11% و24 % و22 %على الترتيب، وهو لا يعكس ما يقال عن البنوك الجزائرية إن السيولة فيها مرتفعة ومجمدة، تبقى هذه النسبة ضعيفة.

المتغير X_3:تشير نسبة حقوق المساهمين في البنوك العمومية الجزائرية إلى ضعف التمويل الذاتي (7–9%) نتيجة احتكار الدولة للملكية وعدم إدراجها في البورصة.

المتغير X4: يمثل نسبة النتيجة الاجمالية قبل الضريبة الى مجموع الأصول المستخدمة، فما يتحصل عليه البنك من نتيجة اجمالية، او ما يسمى بربحية الأصول، 2 % و1 % و1 %على الترتيب قليلة جدا، ولا تفتح اما البنك افقا للاستثمار.

المتغير X5: يمثل مجموع الأصول المستخدمة الى مجموع المطلوبات (الديون) نسمي هذه النسبة أيضا القدرة على الوفاء، بافتراض تمييع الأصول بتحويلها الى سيولة فهي فهي تمثل 109 %و89 % و108 % على الترتيب، فالنسبة مرتفعة جدا وهو يبين عدم الاستخدام والاستفادة من الرفع المالي لما تقدمه الديون من وفر ضريبي.

المتغير :X6 يمثل نسبة حقوق المساهمين (أموال الشركاء او ملكية الدولة) إلى الأصول الثابتة، النسبة 230 % و9 % و100 % النسبة مرتفعة جدا وهي تخص الأجل الطويل ومن المفروض ان تكون هذه النسبة شبه ثابتة وليست متذبذة، تسمى أيضا نسبة التمويل الخاص وهي على العموم مرتفعة، وإن كانت تغطية الأصول الثابتة ضمانا للبنك الا ان البنك، الا إن الديون الطويلة تعطي وفرا ضريبيا وإتفاع الديون القصيرة لم تعط الرفع المالي اللازم.

تحليل نتائج تطبيق نموذج Sherrodعلى البنك الوطني الجزائري

قيمة Z في السنوات الثلاث حسب النموذج المذكور هي على التوالي 6.05 و6.78 و5.52، وهي تتراوح بين 5 و20 وبها يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس، لكنها كلها تقترب من القيمة 5 وهي القيمة الدنيا الفاصلة عن مجال خطر التعرض للافلاس.

2–4–4: تطبيق متغيرات نموذج Springate 78:

ظهر نموذج Springate للتنبؤ بالفشل المالي في 1978، يضع النموذج أربع متغيرات في شكل نسب مالية أساسية بها يمكن أن نستشف الفشل المالي من عدمه مستقبلا في كل مؤسسة إقتصادية، بالاستعانة بالصيغة الرياضية التالية:

$$Z=1.03X_1 + 3.07X_2 + 0.66X_3 + 0.4X_4$$

ومعايير التقييم لهذا النموذج هي– :

– إذا كانت قيمة أصغر من 0.862 فالمؤسسة معرضة لخطر الافلاس.

- إذا كانت قيمة Z بين 0.862 و 1.062 فانه يجب على إدارة المؤسسة ان تحسب تسيير موجودات المؤسسة حتى تتفادى خطر الإفلاس.

– إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.062 فالحالة المالية للمؤسسة سليمة ولا تواجه صعوبات مالية.

(جدول 4): تطبيق متغيرات نموذج SPRINGATE للتنبؤ بالفشل المالي على البنك الوطني الجزائري (الوحدة مليار دج)

السنوات	المتغير	2021	2022	2023	ثابت
صافي راس المال العامل		778	800	565	
مجموع الأصول (اجمالي الموجودات)		4481	4641	6106	
صافي راس المال العامل /مجموع الاصول	X_1	0.17	0.17	0.09	1,03
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية		70	60	76	
مجموع الاصول (اجمالي الموجودات		4481	4641	6106	
النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية	X_2	0,02	0.01	0.1	3,07
النتيجة الاجمالية قبل خصم الضريبة		58	57	76	
الموجودات المتداولة		4314	5194	5673	
النيجة الاجمالية قبل طرح الضريبة /	X_3	0,01	0,01	0.1	0,66
رقم الاعمال (المبيعات)		94	84	105	
اجمالي الموجودات (الأصول)		4481	4641	6106	
رقم الاعمال / الموجودات	X_4	0,02	0.02	0.01	0,40
Z		**0.24**	**0.23**	**0.15**	

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

وبتطبيق متغيرات Springateعلى بنك BNAتظهر لنا المتغيرات على النحو التالي:

المتغير X1: يمثل نسبة راس المال العامل الى اجمالي الموجودات (الأصول)، تم تحليله سابقا.

المتغير X2: يمثل نسبة النتيجة الاجمالية قبل طرح الأعباء المالية والضريبة الى الأرباح الى اجمالي الموجودات (الأصول)، تم شرحه سابقا.

المتغيرX3: النتيجة الاجمالية (قبل خصم الضريبة على الأرباح) الى الموجودات المتداولة (الأصول الجارية)، تمثل 10 %و10% وهي نسب ضعيفة.

المتغيرX4: المبيعات (رقم الاعمال) إلى اجمالي الموجودات (الأصول)، تمثل 10 %و17 %، وهي أيضا نسب ضعيفة

تحليل نتائج البنك الوطني الجزائري حسب نموذج Springate

قيمة Zفي السنوات الثلاث المدروسة، 0.24 و0.23 و0.15 على الترتيب، وكلها اقل من الحد الفاصل 0.862، وعليه فحسب نموذج Springate فان الوضعية المالية تنذر بالفشل المالي والبنك معرض لخطر الإفلاس.

3- الاختلالات المالية في البنك الوطني الجزائري BNA:

لقد كان من نتائج تقييم البنك الوطني الجزائر باستخدام نماذج للتنبؤ بالفشل المالي ان ظهرت مجموعة الاختلالات المالية يعود السبب فيها الى عوامل موضوعية نذكر منها:

3-1: استمرار التطهير المالي في البنوك العمومية الجزائرية من دون جدوى مالية:

اعتمدت الجزائر منذ 1991 آلية التطهير المالي عبر إنشاء صندوق خاص لمعالجة أزمات المؤسسات العمومية والبنوك، من خلال إعادة هيكلة الديون بتحويلها من قصيرة إلى طويلة الأجل، وشراء ديون السحب على المكشوف، وتعويض خسائر الصرف. وقدرت الديون المعالجة بحوالي 250 مليار دج، ما يعكس عمق الأزمة آنذاك. وهدفت هذه الإجراءات إلى استعادة التوازن المالي للمؤسسات، تعزيز رأسمالها الإنتاجي، وتمكينها من الاعتماد على تمويل ذاتي وسيولة كافية لمواجهة التزاماتها، في إطار بناء اقتصاد قائم على المنافسة والنجاعة.

(جدول 5): المبالغ والمدفوعة من الخزينة العمومية لتأهيل المؤسسات العمومية في الفترة 1991– 1999 (الوحدة: مليار دج)

	الغاء الديون اتجاه الخزينة وبنك	شراء الديون البنكية	الدعم المالي بالسيولة
إعادة الهيكلة المالية	26.1	–	–
الانتقال الى الاستقلالية	16.7	–	7.4
التطهير المالي 91-94	49.5	88	35.9
التطهير المالي 95-98	84.4	454	78.5
المجموع	**176.7**	**542**	**121.8**

المصدر: ياسين العايب ،2012، ص 76

أظهرت برامج التطهير المالي للمؤسسات العمومية محدودية في فعاليتها، إذ تبيّن أن معظم ديونها تجاه البنوك كانت ديونًا غير نشطة وقليلة العائد، حيث مثّلت حوالي 65% من أصول البنوك عام 1990. وتفاقم الوضع نتيجة العجوزات المتكررة الناجمة عن الاعتماد المفرط على السحب على المكشوف وخسائر تقلبات أسعار الصرف، ما جعل هذه البرامج عبئًا ماليًا ثقيلاً على الخزينة العمومية دون أن تحقق هدفها في استعادة النجاعة والتوازن الاقتصادي.

1991-2001 ما يقارب 4.3 % من الناتج المحلي الخام .(Assala.K,2006 , P6-7)

3-2 –ضعف الاداء في البنوك العمومية الجزائرية

هناك أسباب موضوعية كانت و لا تزال واقفة حائلا امام نجاح التسيير في البنوك العمومية من دون استثناء نذكر منها:

- قلة الكفاءة البشرية في التسيير، وندرة الموارد البشرية الكفئ المتخصصة، التي تكون مؤهلة لاستخدام أحدث التكنولوجيات وحسن الاستفادة مما توصلت اليه أحدث نظم المعلومات.
- ثقل عبء القروض والديون المتعثرة وضعف الوساطة، سواء في المعاملات مع القطاع الخاص أو العمومي، وخاصة المؤسسات التي خرجت من النشاط الاقتصادي.

- قلة الوزن المالي للبنوك العمومية، ففي بنوك عالمية ما يمتلكه البنك الواحد من أصول يفوق الناتج المحلي لمجموعة دول، ضف الى ذلك جمود استخدام القليل من رأس المال المستخدم في التوظيف أو في الاستثمار.
- تتمثل إحدى أبرز الإشكاليات في صعوبة تخلي الدولة عن احتكارها للبنوك العمومية لصالح القطاع الخاص، حيث أدى هذا الاحتكار إلى غياب التنافسية داخل السوق المصرفية، مما انعكس سلبًا على جودة الخدمات المقدمة. فهذه البنوك لم تتمكن من مجاراة التطور الحاصل في البنوك العالمية، كما عجزت عن الاستجابة بمرونة وفعالية لاحتياجات الزبائن وتطلعاتهم المتجددة.
- ضعف أداء القطاع العمومي بصفة عامة سواء في البنوك او في المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وتفشي ظواهر مازالت تثقل كاهل التسيير كالبيروقراطية الإدارية، والتدخل الحكومي المستمر في النشاط الاقتصادي للبنوك، الوصاية على التعاملات المالية.
- عدم الاطمئنان على حرية المعاملات المالية والخدمية والقيود على حركة الأموال.
- عدم وضوح الرؤيا لدى الحكومات المتعاقبة على تسيير القطاع، وما زالت الدولة لم تنتهج سياسة نقدية واضحة المعالم تبقى خطا واضحا ومنارا لكن من يأتي على راس السياسة النقدية.
- الأوامر بعمليات الخوصصة لم تكن مدروسة بالتاني اللازم، ولم تأخذ المدى الزمني الكافي، الجدول الزمني الممنوح، ولا تستوفي الدراسة الوافية لكل الجوانب المؤثرة والمتأثرة من قطاعات إقتصادية واجتماعية وثقافية، وتفتقد للمعالم والرؤى الواضحة ولم تستفد من الدراسات والخبرات والنصائح المالية التي تقدمها مكاتب الخبرة الدولية، ضف الى ذلك غياب البيانات والاحصائيات التي من المفروض تكون مرشدا ودليلا.
- التطورات التكنولوجية المتلاحقة أصبحت حائلا امام دخول البنوك الجزائرية قليلة التجربة والخبرة.
- عدم الاستقرار السياسي السائد والتي الجزائر عينة من الدول النامية التي لم تستقر فيها على نهج سياسي، القفز من النظام الاشتراكي إلى النظام الحر يتطلب آليات وميكانيزمات يجب على البنوك أن تعيها وتعيش تتغيراتها وتقلباتها بمرونة كافية.

3-3: تجارب صعبة ومتثاقلة في خوصصة البنكين العموميين: القرض الشعبي الجزائري CPA وبنك التنمية المحلية BDL:

جاءت محاولة خوصصة البنوك العمومية الجزائرية استجابة لتوصيات صندوق النقد الدولي عقب إعادة هيكلة الديون سنة 1994، حيث دعا إلى تحرير القطاع البنكي ومواكبته للتطورات العالمية. وبناءً على ذلك، قررت السلطات الشروع في خوصصة ثلاثة بنوك عمومية من أصل ستة، وهي: القرض الشعبي الوطني، البنك الوطني الجزائري، وبنك التنمية المحلية. وكانت البداية سنة 1995 مع بنك التنمية المحلية (BDL) الذي خضع لإعادة هيكلة شاملة بدعم من البنك الدولي، نظرًا لخصوصيته مقارنة بباقي البنوك العمومية واستعداده الأكبر لعملية التحول ومنها:

- أنه استفاد وقتها من عملية تطهير حكومية وتخلص من اغلب القروض غير مضمونة الدفع.
- اتسامه بالصفة الإقليمية مما يمكن تجزئته إلى بنوك إقليمية صغيرة تتم خصخصتها فيما بعد.

غير ان العملية المسطرة لم تتم واكتنفها غموض وشحت المعلومات المتسربة عنها وكانت التجربة فاشلة.

تُعد تجربة خوصصة القرض الشعبي الجزائري (CPA) أبرز محاولة في أوائل الألفية، حيث اعتُبر الأكثر جاهزية وفتح مفاوضات مع ''سوسيتي جنيرال'' وبنوك دولية لبيع 50% من رأسماله، غير أن القروض المتعثرة والشروط الصارمة للسلطات الجزائرية وتأخر الإجراءات أدت إلى فشل المشروع رغم اهتمام ستة بنوك كبرى. وفي 2004 طُرحت فكرة بيع ثلاثة بنوك بالتراضي، لكن وزارة المالية أوقفت خوصصة بنك التنمية المحلية (BDL) وأبقت على BADR وCNEP وBEA كأدوات استراتيجية للدولة. وقد كلفت هذه المحاولات الخزينة أعباءً مالية ضخمة، شملت تطهير محافظ الديون بـ 35.4 مليار دج عبر إصدار سندات وتحويلها، إلى جانب تخصيص أكثر من 1100 مليار دج بين 2001 و2002 لشراء ديون البنوك ودعم عملية التأهيل. (Banque d'Algerie ,2002, P52).

4- انتعاش في هيكل راس مال ببنك القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية فور الادراج في البورصة

أدت صدمات أسعار النفط وجائحة كورونا إلى دفع الجزائر نحو فتح رأس مال البنوك العمومية للاكتتاب العام، حيث كانت البداية مع القرض الشعبي الجزائري سنة 2024 ثم بنك التنمية المحلية سنة 2025،

في خطوة لتعزيز استقلالية القرار المالي. ورغم أن وضعيتهما لم تختلف كثيرًا عن البنك الوطني الجزائري من حيث آثار التسيير الحكومي، إلا أن إدراجهما في البورصة مثّل تجاوزًا لأهم عقبة في مسار الخوصصة. وقد دعمت هذه الخطوة بإنشاء وكالة فيدرالية للأعمال الصغيرة، وإعادة هيكلة النظام المالي والمصرفي، إلى جانب إصدار قانون جديد للعملة والائتمان بما يعزز الشفافية والثقة في السوق.

جدول 6: نسبة النمو في الأصول والنتيجة الصافية في بنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الوطني وبنك التنمية المحلية

الوحدة: مليار دج)

البنك	السنوات /القيم	2021	2022	النسبة	2023	النسبة
الوطني	الاصول	4481	4641	%103	6106	%131
الجزائري	النتيجة الصافية	46	59	%128	50	%84
القرض	السنوات /القيم	2021	2022	النسبة	2023	النسبة
الشعبي	الاصول	3 115	3 366	%108	3 331	% 98
الجزائري	النتيجة الصافية	30.44	37.5	% 121	38.01	% 101
بنك	السنوات/ القيم	2022	2023	نسبة النمو%	2024	النسبة
التنمية	الأصول	1 513	1 603	%122	1 703	%106
المحلية	النتيجة الصافية	5.88	17.55	% 298	22.92	%130

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على التقارير السنوية للبنوك CPA,BDL،BNA

أبرزت عملية إدراج القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية في البورصة نتائج سريعة، تمثلت في رفع رأسمالهما بشكل كبير، حيث ارتفع رأسمال CPA من 71 إلى 500 مليار دج مطلع 2024، ورأسمال BDL من 103.2 إلى 147.4 مليار دج مطلع 2025، مما عزز هيكل التمويل ودعم السوق المالية بزيادة نشاطها إلى جانب الشركات المدرجة سابقًا

5- حتمية إحياء وتدعيم تجربة خوصصة البنك الوطني الجزائري BNA

تُعد خوصصة البنوك عملية معقدة تتطلب انتقالًا من نظام تسيير عمومي إلى نظام جديد قائم على ضوابط تقنية وقانونية واضحة تحدد الجهات المخولة ومسؤولياتها وقد تكون الخوصصة جزئية، بتنازل الدولة عن جزء من رأس المال وإشراك القطاع الخاص مع الاحتفاظ برقابة محدودة، أو كلية بتحويل البنك

كليًا إلى مؤسسة خاصة محلية أو أجنبية وتتمثل أساسًا في طرح كل أو جزء من رأس المال للتداول في البورصة بهدف توسيع قاعدة الملكية وخلق بيئة تنافسية تعزز الكفاءة المالية وتتم العملية تدريجيًا، حيث تحتفظ الدولة بداية بنسبة مرتفعة قبل أن تزيد حصة القطاع الخاص وفق طاقة السوق، مع مراعاة أن الخوصصة لا تشمل فقط توزيع الأصول بل أيضًا الالتزامات، بما يحقق أهداف تحديث البنك الوطني الجزائري وتعزيز استقلاليته فيما يلي:

1-تطوير عمل الإدارة وتحسين الخدمات والنشاط المصرفي، وان تقديم الاستقلالية للنشاط الإداري في البنك، يرفع من مستوى الجاهزية والمنافسة والابتكار بالطرق الحديثة والاستعانة باخر ما تتوصل اليه التكنولوجيا، وهناك نماذج عدة ناجحة في تسيير بنوك الاستثمار والأعمال ومنها ما هو فروع تتبع بنوك أجنبية.

2-زيادة المنافسة في السوق المصرفية وتحسين أداء البنوك، فالتمويل للمشاريع يكون حسب درجة تحقيقها لمعياري المردودية والربحية، وتكون العملية تستند الى المعايير الاقتصادية الرشيدة، وتكون وسيلة لابتداع وابتكار خدمات مصرفية بأقل تكلفة وارفع جودة.

3-ترشيد إفاق المال العام وتحسين أداء السياسة النقدية، فاذا تخلت الدولة عن عبء تسيير البنوك ووجهت الجهد الى قطاعات عمومية أخرى تكون قد حسن وارشدت الانفاق العام ويبقى للبنك المركزي استخدام السياسة النقدية غير المباشرة منها الاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة وعملية إعادة الخصم بكفاءة أحسن.

4-سوق الأوراق المالية وهي السوق التي تكاد تكون مهملة في الدول النامية ومنها الجزائر حيث مدخرا ت الافراد والمؤسسات خاملة وغير منتجة، وان خوصصة البنوك عامة هو بداية تنشيط سوق الأوراق المالية من خلال طرح أسهمها للجمهور للاكتتاب العام وهو توسيع لقاعدة الملكية للخواص في البنك وهو بداية انفتاح البنك على المحيط الخارجي بما ينجر عنه من حسن الإدارة.

5- الاستفادة من الاستثمار الأجنبي بإدخال مساهمات الأجانب، وما ينجر عنه من دخول للعملة الصعبة، بالإضافة الى الخبرات التسييرية الأجنبية ونقل للتكنولوجيا وتفتح على الاقتصاد العالمي.

6- حوكمة البنك تسترشد بالتزامات الأداء والشفافية، وتعزيز الإطار الاحترازي الكلي لمواجهة المخاطر.

7- زيادة العائد على التوظيفات والاستثمارات، وتقليل الفارق بين السعر الرسمي والموازي للعملات الأجنبية.

8- على المستوى الكلي، إصلاحات هيكلية شاملة على المؤسسات العمومية، وتقليل اعتماد هذه المؤسسات على تمويل الدولة، وتحويل البنك الى بنك محرك للتنمية ومدعما للنشاط الاقتصادي.

خاتمة:

استخلصنا عدة نتائج من دراستنا لتحليل الوضعية المالية للبنك باستخدام نماذج للتنبؤ بالفشل المالي وحتمية التسريع في إجراءات الخوصصة للبنك الوطني الجزائري وهي تتناسق في مجملها على **الفرضيات** التي انطلقنا نذكر ها في شكل عناصر مرتبة:

- استطعنا باستعانتنا بنماذج للتنبؤ بالفشل المالي الكشف المبكر عن المشكلات المالية التي يعاني منها البنك الوطني الجزائري والتي قد تؤدي بانهياره إذا رفعت التغطية والحماية الحكومية.
- النماذج المستخدمة بينت مواضع الخلل فوجب تعزيز الرقابة المالية وتحسين الإدارة للمخاطر داخل البنك.
- ساهمت نماذج التنبؤ في التبصير لتقليل الخسائر المالية المحتملة من خلال اتخاذ التدابير الوقائية المناسبة.
- تتيح نماذج التنبؤ للبنك تحليل البيانات المالية والتشغيلية بشكل دقيق لاتخاذ قرارات مستنيرة.
- يظل الاعتماد الكبير على التمويل بالديون عاملاً يجب مراقبته لضمان استدامة الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.
- يشير تدني الأرباح السنوية في الفترة المدروسة إلى الحاجة لتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز مصادر الإيرادات وتنويع التوظيفات.
- أظهرت النتائج أن الوطني يتمتع بمركز مالي مستقر حاليا كونه في إطار التسيير العمومي، فالمخاطر المالية حاليا يمكن تغطيتها، ولكن الاختلالات المسجلة تبين ان المصير المستقبلي يسير الى فشل مالي حتمي.

ومنها نقدم **التوصيات** التالية:

- على البنك العمل على زيادة الكفاءة التشغيلية لرأس المال العامل لتعزيز استخدام الموارد المالية.
- رغم أن نسبة الديون المرتفعة لا تشكل خطرًا حاليًا في ظل تحمل الدولة لأعباء البنوك الحكومية، واتباع الية التطهير المالي كلما كانت البنوك في ضيق مالي، إلا أن عدم استخدامها في الرفع المالي سيرفع أعباء مديونية البنك في الاجل الطويل.
- يمكن للبنك تحسين الأرباح التشغيلية من خلال زيادة الاستثمارات في المنتجات المالية ذات العائد المرتفع، خاصة مع الاقبال المكثف للمواطنين على الايداعات المالية في الشبابيك الإسلامية.
- ينصح بتحديث حسابات Z-Score سنويًا لمراقبة أي تغييرات تؤثر على الاستقرار المالي للبنك.
- يجب ان يسرع البنك الإجراءات القانونية الكفيلة بدخول البنك الى بورصةُ القيم المنقولة للاستفادة من رفع راس المال الخاص كمراجعة لاستراتيجيات التمويل بالأموال الخاصة وتعزيز الهيكل الرأسمالي لتقليل المخاطر المحتملة وزيادة الاستقرار المالي على المدى الطويل.
- أثبتت نتائج الدراسة أن النماذج المستعملة (Altman، Beaver، Sherrod، Springate) قادرة فعليًا على كشف بعض المؤشرات السلبية مبكرًا، مما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- بين التحليل أن تجربة الخوصصة في الجزائر، وخاصة في البنك الوطني الجزائري، لم تكن جدية بما يكفي لتحقيق انتقال فعلي نحو القطاع الخاص، مما يدعم الفرضية الثانية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- النشاشيبي. ك وآخرون، (1998)، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، صندوق النقد الدولي، واشنطن، الجزائر
- بن عمر خالد، (2019) تكامل التحليل المالي والتحليل التنقيطي لتطوير إجراءات الكشف المبكر للفشل المالي، مجلة الدراسات الاقتصادية.

- زهير احمد علي احمد، عبد الجليل سعيد، (2020) دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي في الحد من التعثر في المصارف الإسلامية اليمنية، مجلة بيت المشورة، العدد 15.
- شريف غياط وعبد المالك مهري، (2015) تحليل أسباب وأبعاد فشل الأداء المالي للمشروعات الاستثمارية والتنبؤ به باستخدام نماذج التحليل والتنبؤ دراسة تطبيقية لبعض المشاريع على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالجزائر، مجلة رؤى اقتصادية.
- عطية محمد مطر وأحمد نواف عبيدات(2007) ، دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية إلى نسب الاستحقاق وذلك بالتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، العدد 4.
- فرج سليم الجندي، ورنيم على الضراط، استخدام نموذجي شيرود والتمان في التنبؤ بالفشل المالي بالمصارف التجارية الليبية. دراسة حالة مصرف الصحاري للفترة (2012-2022)، مجلة شمال افريقيا للنشر العلمي، المجلد 3 العدد 2،
- ناصر المهدي، ايت عكاش سمير (2015)، خوصصة البنوك في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 12 مجلد 01
- ياسين العايب، تقييم سياسة تمويل المؤسسات الاقتصادية في الجزائر مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد /02 2012

مراجع بلغة اجنبية:

- Al rawi Khalid. (2008). "The use of Altman equation for bankruptcy prediction in an industrial firm (case study). International Business Economics Research Journal.
- Assala. K, (2006) ; PME en Algérie : de la création à la mondialisation, 8 éme congres International francophone en entrepreneuriat et pme, sur : L'internationalisation des PME et Ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales 25, 26, 27 octobre 2006, Haute école de gestion (HEG) Fribourg, Suisse.
- BEAVER William H. (1966). "Financial Ratios as Predictors of Failure. Journal of Accounting Research.

- Belghersa Abdelatif (2007), Questionnements sur la privatisation Des banques publiques En Algérie ; revue des sciences humaines, université Mohamed Khi der - Biskra ; N11 ; Mai 2007.
- Djérid. M, assainissement redressement des entreprises publiques, in l'entreprise et la banque,
Ouvrage collectif.

قرارات ومراسيم ومواقع رسمية:

- المادة رقم 1 من المرسوم التنفيذي رقم 91- 75 الصادر في 16 مارس ،1991 يحدد كيفيات سير حسابات التخصيص الخاص رقم 302 الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 91- 75.
- المادة رقم 2 من المرسوم التنفيذي 91-74 الصادر في 16 مارس 1991 المحدد لشروط شراء الخزينة العمومية لديون المؤسسات العمومية المستحقة للبنوك والمؤسسات المالية (طبقا لأحكام المادة 150 من القانون رقم 89- 26 الصادر في 31- 12- 1989) Banque d'algerie, Rapport 2001, Evolution économique et monétaire en Algerie, Juillet 2002,

مواقع رسمية لمؤسسات مالية:

- البنك الوطني الجزائري التقارير المالية السنوية 2021، 2022 ،2023 -; www/Bna.dz تاريخ الاطلاع: أفريل 2025
- بنك التنمية المحلية، التقارير المالية السنوية 2021، 2022، 2023، 2024 https://www.bdl.dz/ تاريخ الاطلاع: أفريل 2025
- القرض الشعبي الجزائري، التقارير المالية السنوية، 2021، 2022، 2023 تاريخ الاطلاع: أفريل 2025 https://www.cpa.dz/
- بورصة الجزائر للقيم المنقولة 2025 تاريخ الاطلاع: جوان 2025 https://www.sgbv.dz/